حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٢) ٢٠١٣/٢/٤

ديبلوماسية الثورة إلى أين؟

علي الشيخ منصور

ليس بالخبز وحده يحيا الانسان، وليس بالبندقية وحدها تتحرر البلاد، دون أن ينتقص ذلك شيئاً من قيمة الخبز وأهمية البندقية في حياة الشعوب وتحرير البلاد، شرط وضوح الرؤية وجلاء الهدف ومضاء الوسيلة.

فالثورة التي انطلقت سلمية في سوريا، أجبرت على حمل السلاح في مواجهة أعتى ديكتاتورية قمعية تواجه شعبها بالطائرات والصواريخ وبراميل الموت، ثورة شعب قدم من التضحيات ما يضعه في مقدمة شعوب العالم الطامحة للحرية والكرامة، وهو مصرٌ على متابعة النضال حتى إسقاط النظام ورحيل الطغاة، رغم تخاذل المجتمع الدولي عن دعم الثورة السورية وتوفير سبل الانتصار لها، ونحن نعتقد جازمين أن قراراً دولياً بفرض منطقة حظر جوي على النظام السوري كان كفيلاً بإسقاط النظام منذ سنة أو أكثر، ونضيف اعتقاداً آخر بأنه لو توفرت الإرادة لدى أصدقاء سوريا على تزويد المعارضة بأسلحة نوعية، وبشكل خاص الصواريخ الحديثة المضادة للطيران، لكان الثوار قادرون على تحييد التفوق الجوي المطلق للنظام، وهو ما يكفل تداعيه بسرعة قد تذهل أصدقاءه قبل خصومه. في هذا الإطار تبدو ديبلوماسية الثورة مهمة شاقة حقيقة وكثيرة التعقيد، خاصة وأنها تتحرك في إطار من تناقضات حادة داخل المعارضة السورية، بحسن النية أحياناً، مع أن بعضاً من تلك التناقضات يفتقد النية الحسنة، مما يفترض مزيداً من الحذر في كل خطوة، شرط أن لا يعيق ذلك الحذر قدرة الثورة على تحريك ديبلوماسيتها، التي نشطت مؤخرا على أرضية مبادرة الشيخ معاذ الخطيب رئيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، الذي قبل التفاوض على رحيل النظام حقنا لدماء السوريين، موضحا أن «الشريك الأكبر في قتل الشعب السوري هو صمت دولي لمدة عامين على ما يقوم به النظام». في هذا الاطار اجتمع الخطيب مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لأول مرة في ميونيخ يوم الثاني من شباط/ فبراير، بعد أن كانت الخارجية الروسية قد نفت إمكانية ذلك، دون أن يرشح شيء عن ذلك اللقاء، بينما استبق الأمر اجتماعات منفصلة لكلا الطرفين مع كل من نائب الرئيس الامريكي جو بايدن والموفد الدولي الى سوريا الاخضر الابراهيمي.

لم يخف نائب الرئيس الامريكي «أن خلافات كبرى» قائمة بين بلاده وروسيا حول سوريا. تهدف تلك اللقاءات إلى تضييقها، لكنه أعرب بالمقابل عن امله في مزيد من الدعم الدولي للمعارضة في مواجهة الاسد لكي تصبح اكثر وحدة واكثر تضامنا، مضيفا «نحن مقتنعون بان بشار الاسد طاغية مصمم على البقاء في السلطة، لكنه لم يعد قادرا على قيادة الامة».

بينما عبر لافروف بعد لقائه بايدن عن تمنيه في ان تجتمع مجموعة العمل حول سوريا مجددا للسعي الى التوصل الى حل انتقالي، فأي تقدم بالنسبة لروسيا ينطلق من اتفاق جنيف في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، والذي تتضمن خلافات لاحقة حول احتمال تنحي الاسد عن السلطة من عدمه. في هذه القراءة السريعة ندرك أن ميونخ لم تقدم جديداً باتجاه أي حل سلمي للحالة السورية، ليس لعطب دبلوماسية الثورة، بل لاستمرار التعنت الروسي الذي يلتقي مع انحياز إيراني كامل لنظام الطاغية الأسد، حيث أوضح أمين المجلس الاعلى للأمن القومي سعيد جليلي في بداية زيارته لدمشق أن طهران «ستقدم كل الدعم لسوريا لتبقى صامدة وقادرة على التصدي لكل مؤامرات الاستكبار العالمي». فهل يقرأ السيد بايدن هذه الرسالة؟

الافتتاحية

ضحايا عنف النظام

سامي شيحان

نشر مركز «إحصائيات الثورة السورية» و«شبكة التضامن مع الثورة السورية» إحصائية مهمة لضحايا عنف النظام في سوريا منذ انطلاق الثورة منتصف آذار/ مارس قبل عامين، وحتى تاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير المنصرم، الإحصائية قالت إنه وخلال ٢٢,٥ شهراً / ٦٨٨ يوماً / بلغ عدد الشهداء «٥٧،٣٤٦»، منهم: ٤،٣٤٩ أطفال، ٤،١٦٧ نساء، ١،٤٥٥ تحت التعذيب.

وحسب الإحصائية تجاوز عدد الجرحى التقريبي ٩٧ ألفاً، فيما تعدى المفقودون٨١،٩٠٠ شخص. وعدد المعتقلين التقريبي فوق ٢٣٨،٦٠٠ شخصاً، أما عدد اللاجئين خارج سورية فقد تجاوز ٩٠٠،١١٨. وفي التفاصيل أيضاً أن النظام يعتقل كل ٤ دقائق مواطناً سورياً. ويجرح النظام كل ١٠ دقائق مواطناً، ويغيّب النظام مواطناً كل ١٣ دقيقة، كما يقتل كل ١٥دقيقة مواطناً، وكل ٤ ساعات يقتل طفلاً، وكل يوم يهجّر النظام ١،٣١٨ مواطناً سورياً.

وبذلك يكون المعدل اليومي لضحايا نظام بشار الأسد: في كل يوم ٨٣ مواطناً شهيداً منهم ٦ أطفال و ٥ نساء واثنان تحت التعذيب، كذلك يتسبب النظام بجرح ١٤٠ مواطناً كل يوم، ويعتقل ٣٤٦ مواطناً، ويغيّب ١١٩ مواطناً، ويهجّر ١،٣٠٨مواطناً.

السؤال: كيف تقرا المنظمات الدولية وحكومات العالم هذه الأرقام؟ وكيف يمكن للمعارضة السورية أن تقرأها أيضاً؟ وأعني تلك المنظمات والدول والمعارضات التي تدعوا إلى حل تفاوضي مع الأسد، إلى تنازلات متبادلة بين الطرفين، وكأن الأمر مجرد نزاع على تركة أو إرث، يمكن أن يحسم بالتراضي، وليس ثورة شعب دفع من دمه ودم أبنائه تلك الضحايا المسجلة أعلاه في أرقام باتت مرعبة، مع أننا لم نتطرق إلى الخسائر المادية في الممتلكات ووسائل العيش، في دمار البلد ومظاهر الحياة، وفي بنية العلاقات الإنسانية التي تسلل إليها العطب، لذلك نقول لكل أولئك القراء إن قرأوا، أن الثورة لن تفاوض على الدم المسفوك، ولا تفاوض إلا على رحيل الأسد ونظامه.

حرية – العدد (٢٢) ٢٠١٣/٢/٤

«جيش الدفاع الوطني» خطوة جديدة نحو الحرب الأهلية

صفوان القادري

يمضي النظام السوري قدماً في تأسيس ما يسميه (جيش الدفاع الوطني)، ومنذ أسبوعين تقريباً، بدأت طلائع هذا الجيش بالظهور العلني في مدن وبلدات عديدة، وعاد العشرات من دورات تدريبية ليتسلموا مواقع قيادية في قوات محلية، يقال إنها «ستتولى الدفاع عن الأحياء والبلدات المحسوبة على النظام». وعلى عكس اللجان الشعبية، الحاضنة التي خرج منها معظم هؤلاء، فالمليشيات الجديدة ذات زي موحد وأسلحة أكثر تطوراً، وسلطات واسعة نسبياً.. وتفيد معلومات مؤكدة أن أفواجاً من المتطوعين قد سافرت إلى إيران لإجراء دورات قتالية متقدمة، والتدرب على حرب الشوارع.

وكان موقع (روسيا اليوم) الإخباري أول من أشار إلى هذا الجيش الجديد، ونقل عن مصدر رسمي سوري قوله: «إن السلطات السورية تتجه لإنشاء ما يمكن تسميته بجيش الدفاع الوطني يتألف من ١٠ آلاف شاب، كرديف للقوات النظامية التي تتفرغ للمهام القتالية، وانه سيشكل من عناصر مدنية أدت الخدمة العسكرية إلى جانب أفراد اللجان الشعبية.. ومهام (جيش الدفاع الوطني) ستقتصر على حماية الأحياء من هجمات مسلحي المعارضة، وسيتقاضوْن رواتب شهرية كما سيكون لهم زِي موحد».

وتشير تقارير صحفية إلى أن الفكرة ربما تكون قد بدأت من حلب، حيث قال مصدر عسكري نظامي لـ (فرانس برس): «وزارة الدفاع السورية وافقت على طلب اللجنة الأمنية في محافظة حلب ليخدم أبناء المحافظة ضمن لواء الحرس الجمهوري المقاتل في المحافظة»، مشيراً إلى أن «القرار يشمل المتخلفين عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية والمكلفين الجدد». وأضاف المصدر أن «القرار يفسح المجال أمام أبناء حلب للدفاع عن مدينتهم».

البعض فسر هذه الخطوة بـ «حاجة النظام إلى قوات رديفة وإلى احتياطي بشري يرفد الجيش النظامي المتآكل ويعوض خسائره الفادحة»، وقال رامي عبد الرحمن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان: «إن نظام الرئيس بشار الأسد أنشأ قوة عسكرية موازية للجيش السوري، مؤلفة من مدنيين مسلحين، لمساعدة قوات النظام على خوض حرب عصابات تزداد صعوبة على الأرض مع المجموعات المقاتلة المعارضة.. إن الجيش السوري غير مدرب على خوض حرب عصابات، لذلك قرر النظام إنشاء جيش الدفاع الوطني».

يحتاج النظام بالفعل إلى قوات رديفة، وإلى (خزان احتياطي بشري) في ظل خسائره المتصاعدة، وحركة الانشقاق المتنامية والمرشحة للازدياد، أما الحديث عن استخدام المليشيات الجديدة (جيش الدفاع) في حرب العصابات، فيبدو بعيداً عن الواقع، إذ يصعب أن يقوم هؤلاء المتطوعون بما عجزت عنه نخبة النظام العسكرية (الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والقوات الخاصة). إن شهرين أو ثلاثة هي فترة غير كافية لتحويل مدنيين عاديين إلى قوات مختصة بحرب الشوارع، وذلك بغض النظر عن مستوى التدريبات والمدربين، أما إشارة البعض إلى «سوابق إيرانية ناجحة: منظمة بدر العراقية وحزب الله اللبناني..»، فتبدو خارج السياق تماماً، إذ تهدر عوامل موضوعية كثيرة، أهمها عامل الزمن، فقد احتاجت إيران إلى عقود طويلة لتنجح في سوابقها المذكورة، كما أنها تتحرك الآن في بيئة مختلفة، وتحت ظروف مغايرة، والأهم: تحت ضغط شديد من الوقت الذي يوشك على النفاد.. وفي النهاية، فلا يكفي وجود يد إيرانية حتى يغدو (جيش الدفاع..) بعبعاً..

المسألة لا علاقة لها بحرب عصابات ولا بقتال شوارع، وكذلك هي أبعد من مجرد الحاجة إلى قوات رديفة.. إنها خطوة جديدة في الاستراتيجية البائسة التي اعتمدها النظام منذ البداية: تحالف الأقليات في وجه الأكثرية (السنية) التي تشكل خزان الثورة.

قراءة النظام لا تزال على حالها، فليس هناك ثورة شعبية ولا مطالب وطنية، بل جماعات متشددة تتمرد لأسباب مذهبية، وتلعب على عصبية تجمعها بالأكثرية الغالبة من السوريين، لذلك فلا بد من مجابهتها بعصبية مقابلة، عصبية أقلوية تجمع العلويين والمسيحيين والدروز والإسماعيليين..

منذ اليوم الأول للثورة، راح النظام يتحدث عن «فتنة طائفية ستدمر البلد»، وعملت آلة الشائعات المنظمة على نشر آلاف القصص عن «ذبح على الهوية»، و«ضحايا من الأقليات لا ذنب لهم إلا أنهم أبناء أقليات»، ولم يتوان بعض المسؤولين عن التحريض الطائفي المكشوف. مسؤول أمني أبلغ أعيان بلدة مسيحية في ريف دمشق أن (الدولة تحارب العصابات التي تستهدفكم وعليكم أن تحملوا السلاح لتساعدونا)!.. وهي عبارة يرجح أنها تكررت في بلدات مسيحية وعلوية ودرزية عديدة.. وعندما استقبل مسؤول بعثي كبير وفداً من الطائفة الدرزية، شرح لهم كيف يتوجب عليهم «الدفاع عن المادة الثامنة من الدستور التي تحميهم من الطغيان السني»!!

بهذا تم تمهيد الأرض لتسليح مناطق الأقليات عبر ما بات يعرف باللجان الشعبية.

لقد كانت اللجان الشعبية مجرد خطوة أولى، بروفة تدرب فيها بعض أبناء الأقليات على مجابهة مواطنيهم الثائرين. تعلموا إنشاء حواجز، وتفتيش المارين، وقنص المتسللين، والأهم: إشعار بيئاتهم بالخطر الداهم الذي يتهددها (الثورة)..

والآن جاءت الخطوة التالية: تحويل هؤلاء المتدربين، إلى ميليشيا أكثر تطوراً، بمهام أكبر ودور أشد خطورة. وتشير المعلومات إلى حقيقة ساطعة في هذا السياق، فقد شهدت الأيام القليلة الماضية مقتل الكثير من عناصر اللجان الشعبية في بلدات ثائرة مجاورة لبلداتهم، مما يعني أن الحديث عن «الاكتفاء بحماية مدنهم وبلداتهم» هو مجرد تمويه، وأن المطلوب من اللجان (باسمها الجديد: جيش الدفاع الوطني) هو الانخراط في قمع الثورة في الجوار..

وكذلك من باب التمويه هو الحديث عن حلب وعن «تشكيل هذا الجيش من جميع المحافظات»، فالوقائع تشير إلى أن الكتلة الحقيقية لهذا الجيش هي من الأقليات الطائفية، مع قلة مختلفة تثبت القاعدة ولا تدحضها..

بهذا لا يكسب النظام بضعة آلاف من المقاتلين وحسب، بل الأهم أنه يكسب حاضنة شعبية من خمسة أو ستة ملايين سوري، وكذلك يضمن تحقيق نبوءته الكاذبة: «فتنة طائفية وليست ثورة»..

ها نحن نجاري النظام في نظرته، إذ نتحدث عن الأقليات وكأنها كتلة صماء، مشكّلة سلفاً وفق رغبة النظام ورؤاه، بلا طموحات خاصة ولا ردود فعل واعية، وهذا بالطبع يجافي الحقيقة.

إذا كان كثيرون من أبناء الأقليات قد استسهلوا الحياد السلبي، واستخفوا بالمشاهد المسرحية التي قدمتها اللجان الشعبية في مناطقهم، فإن الأمر صار مختلفاً الآن. إن (جيش الدفاع) سيخرجهم من حيادهم السلبي إلى معركة سيدفعون فيها ثمناً غالياً، ولذلك، وأمام هذا الاحتمال المكلف، فهم سيجدون أنفسهم مضّطرين إلى تشنيف آذانهم والإصغاء إلى ناقوس الخطر الذي تدقه المعارضة منذ وقت طويل، وإلى قراءة رسائل التحذير التي طالما وصلتهم دون أن يخطر لهم حتى مجرد فتحها.

وهم حماية المستهلك ولقمة الشعب الحمراء

نعيم نصار

يعيش المواطن السوري أياماً صعبة على كل المستويات، ولعل الوضع المعيشي الاقتصادي الضاغط عليه يوماً بعد يوم، يجعله يصرخ من الألم، فالغلاء مستمر بشكل متصاعد، وشمل كل السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، ومفهوم حماية المستهلك الذي انتشر منذ عام ٢٠٠١ صار من الدعابات السوداء في هذا الزمن الثقيل.

فمن يعيش في دمشق وأثناء مروره في الشارع المؤدي إلى الجمارك بدمشق سيشاهد لوحة معدنية بائسة الشكل، مكتوب عليها (جمعية حماية المستهلك) مضافاً إليها رقم الهاتف.

حكاية هذه الجمعية

جمعية حماية المستهلك، جمعية أهلية تعمل منذ تأسيسها عام ٢٠٠١ على تحقيق أهدافها في حماية المستهلك، من خلال لجانها المختلفة، وبالذات في مجالات الإعلام والنشر والمعلوماتية واللجنة الاجتماعية، وتقوم بدراسة الكتب الواردة إليها من الوزارات والمؤسسات الرسمية والتي تدور حول مواضيع تهم المستهلك في معيشته ودخله ونفقاته، لديها ٣٦٠ متطوع، في مختلف المحافظات، وتقوم برصد جميع الأسواق في القطر من أجل دراستها وإيجاد الحلول لبعض جوانب الخلل فيه، وتتعاون الجمعية مع وزارات الاقتصاد والتربية والاتصالات.

ما تقدم من كلام هو جزء من السيرة الذاتية لهذه الجمعية، التي سعت أو حاولت أن تلعب دوراً أهليا من أجل حماية المستهلك، وأول جردة حساب على عملها بعد كل هذا العمر، يستطيع المواطن المستهلك ذاته أن يقول عن هذه الجمعية، ورغم النوايا الحسنة لمعظم أعضائها، لم تتمكن من فعل شيء حقيقي على صعيد تحديد الأسعار، لأن السياسة الاقتصادية للسلطة السورية سارت بشكل شبه كلي على مبدأ اقتصاد السوق، حيث تحرير الأسعار هو الناظم لمعظم المنتجات والسلع، ماعدا بعض المواد الأساسية التي تتدخل الدولة في تثبيت سعره مثل الخبز.

وبعد آذار/ مارس من العام ٢٠١١ ودخول الشعب السوري في ثورة شعبية ضد السلطة الاستبدادية، واستمرارها حتى الآن، بدأت حلقات مسلسل الغلاء في مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، وزادت أرقام الغلاء مع زيادة أعداد الحواجز العسكرية والأمنية والتي سعت منذ تشكيها لإذلال الناس وتعقيد شؤون حياتهم وأعمالهم، فزادت أجور النقل، وتضاعفت مرات ومرات، حتى أن أجرة نقل شاحنة خضار من دمشق إلى إدلب وصل إلى مبلغ مئة ألف ليرة سورية، وبقي المواطن الثائر والصامت والموالي، بكل تصنيفاه، يدفع من جيوبه فاتورة الحل العسكري الأمني الذي اختاره النظام الاستبدادي، ووصلت أحوال الغلاء إلى أرقام غير مسبوقة، فسعر البصل اليابس وصل إلى ٧٥ ل.س، وجولة واحدة في عدة أسواق في دمشق تعطينا انطباعاً بأن أحوال الناس المادية تسير من سيء إلى أسوأ، حيث نشرت جريدة حكومية شيئاً من واقع الأسعار في دمشق ومنها.. بلغ سعر صحن البيض في سوق شارع الثورة ٢٨٥ ليرة وسعر كغ الفروج ٢٦٠ ليرة وسعر مرتديلا هنا حجم وسط بـ٢١٥ ليرة وكغ سمنة الأصيل النباتية ٢٩٠ ليرة ومعكرونة وشعيرية فيوريلا ١٣٥ ليرة، أسعار الحبوب وصل سعر كغ البرغل إلى ٩٠ ليرة والعدس الأسود بـ١٠٠ ليرة والعدس المجروش ٩٠ ليرة والفول ١٠٠ ليرة والحمص ١٣٥ ليرة وكلٌ من الفاصولياء واللوبياء بـ٢٠٠ ليرة والفاصولياء «كلاوي» بـ٣٥٠ ليرة والبازلاء بـ١٥٠ ليرة، في حين استقر سعر حليب الأطفال نيدو قياس ٤٠٠ غرام على ٢٢٥ ليرة و٩٠٠ غرام بـ٥٢٥ ليرة وبلغ سعر كغ السكر بـ٧٥ ليرة والرز بين ٧٥–٩٠ وسعر ليتر زيت ليزا بـ١٧٥ ليرة وبروتينا بين ١٥٠–١٦٠ ليرة.

ووصل سعر الخيار والباذنجان ٦٠ ليرة والفليفلة الخضراء ٨٠ ليرة والملفوف الأبيض ٢٥ ليرة والأحمر ٤٥ ليرة ليرة والسلق ٣٠ ليرة وبلغ سعر ربطة النعناع ١٥ ليرة وكلٌ من البصل الأخضر والبقدونس ١٠ ليرات علماً أن واحد كغ منه يباع بـ٤٠ ليرة وكغ الخس بـ٤٥ ليرة وربطة السبانخ بين ٥ – ٧،٥ ليرات، أما الفواكه فقد تراوح سعر كغ التفاح بين ٥٠–٧٥ ليرة والبرتقال بين ٣٥– ٦٥ ليرة والبوملي ٣٠ل .س.

وطبعاً إضافة إلى الأسعار السابقة في دمشق، يجب إضافة نسبة من ١٠ إلى ٢٠٪ على كل هذه الأسعار وذلك في مختلف مناطق ريف دمشق بسبب أجور النقل والحواجز.

طبعاً أمام هذا الغلاء المتصاعد وقفت جمعية حماية المستهلك موقف المراقب الفاقد القدرة على الفعل. والحال العام يشير إلى غياب تام لما يسمى رقابة تموينية في معظم الأسواق السورية، وصار الناظم الوحيد في عملية البيع والشراء هي أخلاقية البائع، وقدرة الزبون على تكسير السعر، فالشعور الغالب عند الناس، لا رقابة على أي شيء.

حتى أن جمعية حماية المستهلك اكتفت بمحاولة إطلاق حملة وطنية للإعلان عن الأسعار، حيث دعت الجمعية في كتاب وجهته إلى النائب الاقتصادي وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى التحضير لإطلاق حملة وطنية للإعلان عن الأسعار، بمساهمة الجهات المعنية والدعوة لاجتماع تحضره هذه الجهات لوضع آلية التنفيذ في دمشق وريفها، وطلبت تبني الوزارة لهذه الحملة.

بدورنا نتساءل إذا نجحت هذه الحملة بنسبة ١٠٠٪، ترى ماذا سيتغير الأمر بالنسبة للمواطن السوري الذي يعاني من أقسى مرحلة اقتصادية معيشية عرفها في حياته، هذا المواطن المتروك وحده أمام القتل والخطف الذي تمارسه أجهزة النظام الاستبدادي الذي تفرغ كلياً لمحاولة وأد الثورة الشعبية، التي تطورت أهدافها لتصل أخيراً إلى إسقاط النظام الديكتاتوري.

لقمة الشعب خط أحمر

وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، تشارك هذه الأيام وترعى فعاليات أهلية حملت عنوان (لقمة الشعب خط أحمر) وإذا كانت هذه الخطوة في بداياتها وانطلقت رسمياً بتاريخ ١٦–١ –٢٠١٣ وفي دمشق، في محاولة لتوصيل المواد الغذائية والاستهلاكية بسعرها الشائع لا بالسعر في السوق السوداء، فإن الزمن القادم كفيل بتقويم مدى نجاحها، ويتحدث عن هذه الفعالية السيد (نبيل إبراهيم) ممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كما ورد في إحدى المواقع الالكترونية، فيذكر أن عمل المتطوعين ليس محصوراً بالمراكز الرسمية للتوزيع، إنما يشمل مراقبة التوزيع في المراكز والمحطات والأفران، وتنظيم الدور وتخفيف الازدحام، والعمل داخل المركز مع الموظفين سواء لتعبئة ربطات الخبز والبيع على المنافذ، والبيع بجانب المركز بالسعر الرسمي لكسر احتكار المنافسين، إضافة للبيع بسيارات جوالة، في المناطق التي قد لا يوجد فيها مخبز أو مركز توزيع للغاز.

المواطن الذي يدفع الأثمان الغالية أينما اتجه قد يقول معلقاً: كأن حكومة الحلقي ومن يسيّرها من ضباط الاستخبارات السورية، قد أعلنت استسلامها أمام كل حالات التهريب وتجار الأزمة الممارسة في ضوء النهار وعلى عينك يا تاجر، فماذا يمكن أن تفعل أية حكومة أمام (شبيّحة) تتفنن الآن بأعمال السرقة والنهب والمتاجرة في طول البلاد وعرضها، فسيارات الغاز الذاهبة لمناطق ريف دمشق تعترضها هذه الحواجز وتستولي على ما تشاء من كميات، وكذلك تفعل هذه مع كميات المازوت الذاهب إلى ماتبقى من مناطق ريف دمشق.

خلاصة هذا الغلاء

يصل المواطن السوري هذه الأيام إلى نتيجة: أن كل كلام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ليس سوى محاولة لتخفيف الألم، ووهم حماية المستهلك لن يحصل في هذا الزمن الذي تستهتر فيه السلطة الاستبدادية الحاكمة بكل الناس وحياتهم وحقوقهم، هذه السلطة التي لا يهمها سوى بقائها واستمرارها، وإذا كان هناك من أمل فإنه سيظهر بعد زوال هذا الطغيان الاستبدادي الذي يمارس طغيانه على السوريين بكل الأشكال ومنها الفلتان العام في الأسعار.

منظمة «أطباء بلا حدود» تنتقد انعدام التوازن في المساعدات

أطباء بلا حدود: ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٣

باريس، ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، ندّدت المنظمة الطبية الإنسانية الدولية أطباء بلا حدود بالطريقة التي يتم من خلالها توزيع المساعدات الدولية في سوريا، واصفة إياها بغير المتكافئة بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وتلك التي تسيطر عليها المعارضة. إذ تتلقى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة معظم المساعدات الدولية، بينما لا تحصل المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة سوى على جزء يسير منها. لذلك، تدعو المنظمة الأطراف المانحة قبيل انعقاد مؤتمر المانحين لسوريا في العاصمة الكويتية إلى دعم عمليات الإغاثة الإنسانية العابرة للحدود من أجل الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ومن المنتظر أن تجتمع الأطراف المانحة في مدينة الكويت بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني من أجل جمع تبرعات يبلغ مجموعها ١,٥ مليار دولار من المساعدات الإنسانية لفائدة ضحايا النزاع المسلح في سوريا. غير أن عمليات الإغاثة بقيت حتى الآن تُنفذ من العاصمة السورية دمشق من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل بشراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري، الذي يُعتبر الهيئة الوحيدة التي تسمح لها الحكومة بتوزيع المساعدات داخل سوريا. ونتيجة لذلك، فإن جزءاً يسيراً فقط من المساعدات الدولية يصل إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وعموماً، فإن المساعدات غير المتحيزة لم تعد كافية في سوريا على كلا الجانبين من الجبهة، وكذلك الأمر في البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين.

تقول الدكتورة ماري بيير آليي، رئيسة منظمة أطباء بلا حدود: «لا يبدو أن النظام الحالي قادر على التغلب على ظروف العيش المتردية التي يواجهها سكان سوريا. لذلك، يجب على المشاركين في مؤتمر الكويت الاعتراف بالعمليات الإنسانية العابرة للحدود المخصصة لسوريا ومدها بالدعم المالي والإداري واللوجستي اللازم».

فمنذ شهر يونيو/حزيران ٢٠١٢، وسعت المعارضة السورية المسلحة سيطرتها على أجزاء كبيرة من البلاد. وبينما لا يمكن تحديد أعداد السوريين الذين يعيشون في تلك المناطق، فإن الحضور القوي للمعارضة في المدن والمناطق الريفية المجاورة لدمشق وحلب وإدلب، التي تعرف كثافة سكانية كبيرة، يجعلنا نعتقد أن سورياً واحداً على الأقل من أصل كل ثلاثة يعيش في مناطق خارج سيطرة الحكومة السورية (أي نحو سبعة ملايين شخص).

كما أنّ السوريين بدأوا ينظمون أنفسهم في تلك المناطق من أجل توفير المساعدات للمدنيين، وذلك بالاعتماد على المساعدات التي يقدمها المهاجرون السوريون في باقي أنحاء العالم وفي البلدان المجاورة وكذلك من خلال شبكات التضامن. ولكن من الواضح أن هذه المساعدات ليست ملائمة، حيث أن المواد الأساسية مثل المأوى والبطانيات والوقود والطحين وطعام الرُضّع تعاني كلها نقصاً كبيراً في الإمدادات. وبينما تستهدف القوات الحكومية الأنشطة الصحية غير الرسمية، فإن هذه الأخيرة تكافح من أجل تلبية احتياجات أعداد كبيرة من الجرحى والمصابين بأمراض مزمنة.

وهناك حالياً عدد قليل من منظمات الإغاثة الدولية، ومنها منظمة أطباء بلا حدود، التي تساعد المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. ومنذ عام ٢٠١١، توفر المنظمة الإمدادات الطبية والأدوية لمجموعات الأطباء السوريين الذين يقدمون العلاج إلى الجرحى في السر. وقد تضافرت جهود المنظمة خلال الأشهر الستة الأخيرة، فافتتحت ثلاثة مستشفيات في شمال غرب البلاد، حيث أجرت أكثر من ٩٠٠ عملية جراحية حتى الآن. غير أن هذه المساعدات تبقى غير كافية بالنظر إلى الاحتياجات الطبية الهائلة للشعب السوري.

في هذا الصدد، يتطلب تقديم المساعدات أثناء الحروب مرونة وتجاوباً كبيرين من طرف عاملي الإغاثة والمؤسسات المانحة على حد سواء. وإلا تبقى المساعدات مجرد شاهد مكتوف اليدين أمام المعاناة التي من المفترض أن تخففها.

للإطلاع:

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/syria-msf-criticizes-aid-imbalances.html

الأمم المتحدة:ارتفاع عدد اللاجئين السوريين لأكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ

رويترز: ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٣

جنيف– قالت الأمم المتحدة انه تمّ تسجيل أكثر من ٧٠٠ ألف لاجي سوري في دول مجاورة أو ينتظرون التسجيل هناك، وان موظفي الإغاثة يكافحون من أجل التعامل مع مشكلة النزوح الجماعي. وتخطى عدد اللاجئين ٥٠٠ ألف يوم ١١ كانون الأول الماضي وهو ما يعني فرار أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ سوري من البلاد التي تعصف بها حرب أهلية خلال السبعة أسابيع الماضية.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة سيبيلا ويلكس «رأينا تدفقاً كبيراً للاجئين عبر كل الحدود. ننظم نوبات عمل مزدوجة لتسجيل الناس». وأوضحت أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنّ نحو ٧١٢ ألف لاجئ سجلوا في دول المنطقة أو ينتظرون عملية التسجيل.

ويستضيف الأردن ١٧١٠٣٣ لاجئاً سورياً مُسجّلاً بالإضافة إلى ٥١٧٢٩ لاجئا ينتظرون التسجيل، عدد كبير منهم فرّوا من القتال حول بلدة درعا في جنوب سوريا الشهر الحالي. بينما يستضيف لبنان ١٥٨٩٧٣ لاجئاً سورياً إلى جانب ٦٩٩٦٣ لاجئ ينتظرون تسجيلهم. وقالت ويلكس «نحاول التعامل مع تراكم الأعداد لأنّ الأعداد ارتفعت بشكل كبير».

وذكرت المفوضية انه يوجد في تركيا ١٦٣١٦١ لاجئا سوريا يعيشون في ١٥ مخيما بينما يستضيف العراق ٧٧٤١٥ لاجئا. كما يوجد في مصر ١٤٣١٢ لاجئا إلى جانب ٥٤١٧ مسجلين في باقي دول شمال أفريقيا.

ونقلت ويلكس عن نينيت كيلي ممثلة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان قولها: «الاحتياجات هائلة ولا نستطيع الوصول إلى الجميع بالسرعة الكافية.» وحذّرت الأمم المتحدة من أنها لن تكون قادرة على مساعدة ملايين السوريين المتضررين من القتال دون مزيد من الأموال. وطلبت تبرعات خلال مؤتمر للمساعدات سيعقد في الكويت، لتصل إلى أنّ المبلغ الذي تحتاجه هو ١,٥ مليار دولار، لم تتلق سوى ثلاثة في المئة منه حتى الآن.

يُذكر أنّ الأمم المتحدة ذكرت بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٢٥ من أنّ الأردن شهد عدداً قياسياً من اللاجئين السوريين، حيث وصل أكثر من ٣٠ ألف لاجئ إلى مخيم الزعتري منذ بداية العام، هذا بالمقارنة مع ١٦٤٠٠ نازح في كانون الأول، و١٣ ألف نازح في شهر نوفمبر، وعشرة آلاف في تشرين الأول.

وأوضحت ميليسا فليميغ المتحدثة باسم المفوضية في جنيف «في الأمس فقط وصل أكثر من ٤٤٠٠ لاجئ سوري إلى مخيم الزعتري. كما وصل ألفا لاجئ خلال الليل. العديد منهم يأتون من درعا وضواحيها، ومعظمهم أسر تعيلها نساء، وكبار السن. ويقول هؤلاء إنّ سبب نزوحهم هو العنف وفقدان الممتلكات، والافتقار إلى العلاج الطبي وإغلاق المرافق الطبية وأسباب أخرى مثل قلة توافر المواد الغذائية والوقود.»

للإطلاع:

ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2AU520130129?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true

https://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=17926#.UQjwtsjLe70

الخطيب مغرداً.. خارج السرب

محمد سليم

في (تغريدة) عدها كثيرون خارج السرب، قال رئيس الائتلاف الوطني أحمد معاذ الخطيب: «بلغني من وسائل الإعلام أن النظام في سورية يدعو المعارضة الى الحوار..»، ثم أردف: «بصراحة لا يوجد ثقة بنظام يقتل الاطفال ويهاجم المخابز ويقصف الجامعات ويدمر البنية التحية لسورية، ويرتكب المجازر بحق الابرياء...»، ويؤكد الخطيب: «إن الثورة مستمرة وموضوع كسب الوقت قد انتهى»، غير أنه يستدرك: «ولكن لما صار المواطن السوري في أزمة غير مسبوقة، وكمبادرة حسن نية للبحث عن حل سياسي للأزمة ولترتيب الامور من أجل مرحلة انتقالية توفر المزيد من الدماء، فإنني أعلن بأنني مستعد للجلوس مباشرة مع ممثلين عن النظام السوري في القاهرة أو تونس أو اسطنبول». وثمة شرطان يضعهما الخطيب ليقدم على الحوار المزمع: « أولاً: إطلاق سراح مائة وستين ألف معتقل من السجون، وأولها النساء ومعتقلي المخابرات الجوية وسجن صيدنايا. ثانياً: الإيعاز الى كل سفارات النظام بمنح جميع السوريين الذين انتهت جوازاتهم جوازات جديدة أو تمديدها لمدة سنتين على الأقل».

المجلس الوطني سرعان ما رد ببيان تنكر فيه لهذا التصريح، مؤكداً أنه لا يعبر «عن موقف الائتلاف الوطني السوري ويتناقض مع النظام الأساسي للائتلاف ووثيقة الدوحة المؤسسة للائتلاف من رفض قاطع للتفاوض مع النظام المجرم، والإصرار على رحيله بكل رموزه.. وإن المجلس الوطني يؤكد تمسكه المطلق بهذه الإرادة الشعبية السورية، ورفضه لأي تسوية مع النظام السوري وأي تفاوض معه». ليرد الخطيب موضحاً: «إلى من يهمه الأمر: ما ذكرته حول رفع المعاناة عن الشعب السوري هو رؤيتي حول الموضوع وسيعقد اجتماع للهيئة السياسية المؤقتة لوضع تصور ورؤية رسمية لتطرح على هيئة الائتلاف».

خطير هو إعلان الخطيب قبوله للحوار مع النظام في ظل هذه الظروف، ودون ضمانات حقيقية، وبشرطين أحدهما شكلي تماماً (تجديد جوازات السفر)، ودون أي ذكر للتنحي أو لاستبعاد من تلوثت يداه بدماء السوريين..

ولكن ثمة ما هو أكثر خطورة: رئيس الائتلاف يجلس مع نفسه في (ساعة صفا)، وتحت ضغط من تأنيب الضمير أو من مزاج غير رائق، يقرر هذه الخطوة الساداتية، من رأسه ولوحده، دون أن يستشير أياً من أعضاء الائتلاف، أو حتى يخطرهم..

عذر الخطيب في التوضيح أفدح من ذنبه في التصريح، فما معنى الحديث عن «رؤيتي الشخصية» في هذا السياق؟

عندما قال في تصريحه: «إنني مستعد للجلوس مباشرة مع ممثلين عن النظام..»، فهل كان يتحدث عن نفسه بصفته الشخصية؟ إذا كان الجواب نعم، فيحق لنا التساؤل: ومن يعبأ بالخطيب كفرد عادي (ومع الاحترام الكامل لشخصه) إن كان مستعداً أو غير مستعد؟ ومن يرضى أصلاً بالجلوس مع شخص لا يمثل إلا نفسه؟ وما الجدوى من هذا الجلوس؟

على الأرجح فإن الخطيب كان يتحدث بصفته رئيساً للائتلاف، فهل يجوز لرئيس هيئة سياسية، أياً كان وضعها وموقفها، أن يتصرف من تلقاء نفسه دون الرجوع إليها، بل وبما يخالف نظامها الأساسي وأهدافها وبرنامجها؟

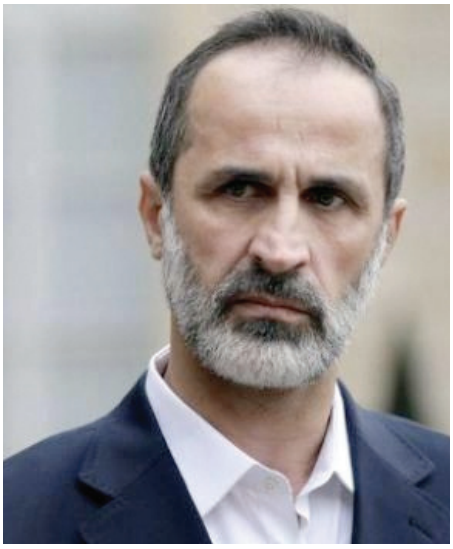

الائتلاف، كما المجلس الوطني من قبله، يفتقد إلى أدنى بدهيات العمل المؤسساتي، وأعضاؤه يتخاطبون في قضايا حساسة، مثلما نتخاطب نحن في شؤوننا الشخصية، عبر الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي. رئيس الائتلاف يطلق مبادرة عبر (تويتر) فيرد المجلس عبر (الفيسبوك)، ثم يخرج أعضاء الائتلاف على الفضائيات ليردوا، فرداً فرداً، على رئيسهم!

أليس هناك غرف مغلقة تجمع هؤلاء ليتناقشوا في هذه المسائل المصيرية، قبل أن يخرجوا بموقف موحد يعلنوه على الملأ؟

هل يحتاج هذا إلى دعم دولي، وموافقة روسية، وأموال خليجية؟!

وصفة مثالية.. للفشل

ياسر عطا الله

يقدم بعض مناصري الثورة السورية هذه الوصفة التي «تفيد في تسريع الخلاص من النظام المستبد»: أن تقوم المعارضة السورية المسلحة بالتصدي لجبهة النصرة وقتالها حتى القضاء عليها، أو على الأقل، إخراجها من صفوف الثورة، وبالتالي من الأراضي السورية..

من بين الذين يتبنون هذه الدعوة، الكاتب السياسي اللبناني حازم صاغية، الذي كتب في زاويته الاسبوعية في جريدة الحياة (٢٩ / ١ / ٢٠١٣): «... فالجماعة التي تقاتل النظام الأسديّ بكفاءة، على ما قال المدافعون عنها يوم اعتبرها الأميركيّون منظّمة إرهابيّة، إنّما تقاتل الثورة بكفاءة أكبر، مطيلةً عمر النظام الذي تقاتله، وممعنة في تفتيت مجتمع مفتّت أصلاً. وهذا يعني أنّ منع «النصرة» من مقاتلة النظام يرقى إلى واجب لأنّه يعني منعها من تعزيز النظام على الجبهات الأكثر حساسيّة والأشدّ خطورة». ثم يضيف: «فإنّ الثورة لن تنتصر بجبهة النصرة. ذاك أنّ الأخيرة إنّما تفتح البلد، إلى ما لا نهاية، على إرهاب عابر للحدود تستحيل معه إعادة بناء سوريّة، لا غداً ولا بعد غد، فيما تُضعف أسباب التضامن مع الثورة في أوساط الرأي العام الغربيّ المؤهّل وحده أن يضغط على حكوماته كي تتدخّل. ودعنا نتجنّب المكابرة والشفنخة العربيّتين، فمن دون تدخّل لا يوجد أمل، أيّ أمل، بالنصر». ليصل من وراء ذلك إلى نتيجة مفادها: «... بات المطلوب التقدّم نوعيّاً باتّجاه كلام آخر وسلوك آخر، أكان حيال «النصرة» أم حيال بناء المؤسّسات العسكريّة والسياسيّة الموحّدة للثورة. وفي هذا السياق لماذا لا تبادر تلك المؤسّسات فتقترح على القوى الغربيّة درجة أعلى من الدعم العسكريّ مقابل أن تتولّى التخلّص من «النصرة» وشبيهاتها، أي تخليص سوريّة منها قبل تخليص العالم».

يصدر هذا الكلام عن كاتب عرف بالذكاء وعمق التحليل، وكذلك بالحماس للتغيير الديمقراطي في سورية، وقد صارت كتاباته (وخاصة بعد الثورة) محط أنظار السوريين وشغفهم.. ولكن من قال إن نصائح المحبين (ومهما بلغوا من الذكاء ورجحان العقل) تكون صائبة بالضرورة؟!

إن هذه النصيحة هي وصفة مؤكدة لتعميق الكارثة، فأن تشرع المعارضة بمحاربة النصرة، يعني أن تشرع بـ «اقتسام جلد الدب قبل اصطياده»، فلا تفعل بذلك إلا إتاحة الفرصة أمام هذا الدب لأن يبطش بها وبالنصرة معاً. وإذا كان النظام «يفرك يديه فرحاً لأن النصرة تحاربه». حسب وصف صاغية في الزاوية ذاتها. فمن قال إنه سيفرك يديه ندماً وحزناً عندما تنتقل الجبهة من محاربته إلى محاربة الجيش الحر؟!

تدلنا سوابق مماثلة على أن أنظمة حديدية، وأجهزة استخبارات عالمية، قد احتاجت سنوات طويلة لمحاصرة شبيهات النصرة، فماذا عن جيش الثورة السورية، الذي يعاني من نقص العدد والعتاد، وكذلك نقص الخبرة في محاربة الإرهاب؟. ستكون، على الأرجح، معركة كارثية تفضي إلى مزيد من التبعثر والشرذمة، بل وإلى تقديم رأس الثورة على طبق من فضة إلى من يلح في طلبه..

وماذا عن هذه المقايضة الساذجة: «أعطونا أسلحة فنعطيكم رأس النصرة»!. من قال إن الغرب يرضى بهذه المقايضة، أو يحتاجها أصلاً؟ وماذا عن الشهور الثمانية، أو التسعة، التي سبقت وجود النصرة؟ ماذا قدم الغرب حينها للثورة؟

يتفق كثيرون على ما قاله صاغية عن مخاطر النصرة، وانفصالها عن أهداف الثورة (بل ومعاكستها لهذه الأهداف)، ولكن يبقى الحل الأمثل هو ما تقوم به المعارضة الآن: عزل نفسها عن جبهة النصرة، والتنصل من شعاراتها، مع تجنب الاحتكاك بها، وتركها تقاتل النظام بطريقتها.. ويعرف الجميع (وعلى رأسهم قياديو النصرة) أنه بعد سقوط النظام سيكون هناك كلام آخر، بل ربما معركة أخرى.

إسرائيل.. الصمت الذي يعلو فوق جميع الأصوات

هشام القاسم

وسط الصخب الذي أحاط بالثورة السورية، فإن طرفاً واحداً قد التزم الصمت المطبق.. ولأنه الجار القريب الذي لم يعرف عنه يوماً أي لا مبالاة إزاء ما يدور في جواره، فقد كان صمتاً مريباً محاطاً بالكثير من إشارات الاستفهام وعلامات التعجب.

قلائل هم الذين انتبهوا، بداية الثورة، إلى الموقف الإسرائيلي، فقد كانت الأنظار مشدودة إلى اتجاهات أخرى: إلى النظام بردوده التي سرعان ما وصلت إلى مستوى غير مسبوق من العنف؛ إلى الأمريكيين وحلفائهم الذين كانوا قد سجلوا لتوهم سابقة تدخل حاسم في ليبيا، وبدوا، بتصريحاتهم النارية ضد النظام، وكأنهم سيتابعون النهج نفسه هنا؛ إلى الخليجيين الذين ارتفعت أصواتهم مبكراً لمناصرة الثورة.. إلى الروس بصراخهم الهستيري ضد الربيع العربي وخاصة نسخته السورية؛ إلى الايرانيين الذين سارعوا إلى دق طبول الحرب؛ إلى حزب الله الذي لم يكذب ظنون خصومه، فعكس شعاره المقدس وانتصر لـ «السيف ضد الدم»..

ولكن، أسبوعاً فأسبوعاً، راح الصمت الإسرائيلي يعلو فوق جميع الأصوات الصارخة، لا سيما عندما راحت الأحداث تسجل مفارقات تاريخية بلا سوابق: الجيش السوري يجتاز خطوط الهدنة في درعا، ثم في القنيطرة، بل ويقصف بالخطأ مواقع إسرائيلية، ليأتي الرد الإسرائيلي (عاقلاً)، مستعيراً جملة عدوه الأثيرة: «سنختار المكان والزمان المناسبين للرد»!

بعد أسابيع على (١٥ آذار)، خرج ايهود باراك في إطلالات سريعة ليشرح ما يدور في سورية، فقال إن الثوار سينتصرون وإن النظام سينهار خلال شهرين أو ثلاثة شهور (قبل أن يستدرك ويقول سنة)، ولكنه لم يقل ذلك بصفته وزيراً في الحكومة الاسرائيلية، بل كمحلل سياسي يقف على مسافة كافية من الأحداث ومن أطرافها. بعد ذلك تناوب مسؤولون إسرائيليون على إطلالات مشابهة، ليطلقوا إشارات بدت جميعها خارج السياق (أبرزها الحديث عن ضرورة الاستعداد لاستقبال اللاجئين العلويين الذين سينزحون إلى إسرائيل هرباً من الانتقام السني!).

وبعد أشهر بدأت الصحافة العبرية تتحدث عن انقسام بين أعضاء الحكومة الاسرائيلية، وقد تمحور الانقسام حول اتجاهين، أولهما يمثله بنيامين نتنياهو، ويرى ضرورة التمسك بالصمت التام إزاء ما يدور في سورية والاكتفاء بالمراقبة، دون أي تعليق من أي نوع، أما الاتجاه الثاني والذي مثله ايهود باراك، فقد كان يرى ضرورة أن يكون لإسرائيل دور ما، أو على الأقل لا بد لها من إعلان موقف.

في منتصف العام المنصرم خرجت صرخة مباغتة: تحذير إسرائيلي من وقوع الأسلحة الكيماوية السورية في «الأيدي الخطأ»، ولكن إسرائيل سرعان ما وضعت يدها على فمها، في إشارة إلى التزامها الصمت مجدداً.

منذ أيام بدا الموقف الإسرائيلي وكأنه في صدد نقلة، ينتقل عبرها من موقف المراقب إلى دور الفاعل. وفجأة صار الإسرائيليون يلوحون بحرب، أو على الأقل بضربات خاطفة على الأراضي السورية، ذلك أن تقاريرهم تفيد «بقرب حصول حزب الله على أسلحة كيماوية مصدرها النظام السوري». هل هي نهاية الصمت الإسرائيلي؟ ولكن قبل ذلك هل كان الصمت صمتاً حقيقياً، بالفعل كما في القول؟ هل كانت إسرائيل طيلة السنتين المنصرمتين مكتوفة الأيدي، تراقب وحسب؟

يبدو الحياد الإسرائيلي أمراً غير قابل للتصديق، فقد أحدث الربيع العربي زلزالاً في المنطقة، وكانت إسرائيل أكثر من تعرض للارتباك. خسرت كنزها الاستراتيجي في الشرق (نظام مبارك)، وهاهي أمام احتمال خسارة (عدوها العاقل) في الشمال، إنها أمام وضع جديد تماماً يفرض عليها إعادة حساباتها وبناء منظومة أمان جديدة على أسس مختلفة. وإذا كانت الثورة المصرية قد سبقت مخططاتها، فالثورة السورية أتاحت لها وقتاً للتأمل الهادئ، وتقليب الاحتمالات واستعراض المشاريع والمخططات. لقد اطمأن الإسرائيليون إلى أن النظام سيطيل عمر الثورة إلى حين، وأن الاستعصاء سيكون سيد الموقف، ما يتيح لهم فرصة لترتيب أمورهم ومجابهة هذه المستجدات المقلقة.

مبكراً، ووسط الصمت الكثيف، سربت الصحافة الإسرائيلية كلاماً عن نظرية تعتمدها دوائر القرار في تل أبيب، ومفادها: «الشيطان الذي نعرفه خير من الشيطان الذي لا نعرفه»، ووفق هذه النظرية يرى الإسرائيليون أنهم تعبوا من أجل ترويض الجار السوري، وأنهم استثمروا كثيراً في التفاهم غير المعلن الذي حكم علاقتهم به، هذا التفاهم القائم على معادلة «ضمان بقاء النظام مقابل ضمان استقرار الحدود»، وهو ما التزم به الطرفان لعقود طويلة (باستثناء خروقات إسرائيلية محدودة). وقد ظهرت إشارات كثيرة تدعم وجود مثل هذه النظرية، وأبرز الإشارات هو الصمت الإسرائيلي غير المسبوق إزاء تحركات النظام العسكرية، وتجاوزه لخطوط كانت، إلى فترة قصيرة، خطوطاً حمراء محظورة.

غير أن هذه النظرية قد راحت تهتز على وقع الثورة السورية، ومنذ مطلع العام الماضي، على الأقل، بدا جلياً لـ (تل أبيب) أن الشيطان الذي تعرفه يترنح، وهو غير قابل للاستمرار، وأنها بالتالي ستقف حتماً أمام شيطان (أو شياطين) لا تعرفه.

هكذا صار لزاماً على إسرائيل أن تبحث عن سيناريو بديل، وتشير المعطيات إلى أن هذا السيناريو هو بقاء الأمور في سورية على ما هي عليه الآن، فبما أن فرصة بقاء النظام صارت ضئيلة للغاية (إن لم تكن معدومة)، وبما أن إيجاد نظام بديل يلبي المتطلبات ذاتها ويلتزم بالتفاهم الذهبي إياه، هو أمر متعذر، فالأفضل بالنسبة لإسرائيل هو استمرار الاحتراب السوري الداخلي، ما سيفضي إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفكك المجتمع، وقد تصل الأمور إلى حد خلق كيانات جديدة (دويلة كردية ودويلة علوية)، وإذا تعذر ذلك (وهو متعذر على الأرجح) فإن النتيجة ستكون، على الأقل، دولة رخوة، أو فاشلة حتى، ستحتاج عقوداً لترميم نفسها ورأب الصدع في مجتمعها..

وماذا فعلت إسرائيل لترجح هذا السيناريو؟

باستثناء محمد حسنين هيكل وقلة من أمثاله، فإن أحداً لم يتحدث عن وجود إسرائيلي على الأرض السورية، وبغض النظر عن ذلك فإن أرض المعارك ليست هي الميدان الأمثل للتحرك الإسرائيلي. ثمة ميدان آخر يملك فيه الإسرائيليون يداً أطول وفاعلية أكبر: العلاقات الدولية.

العامل الإسرائيلي، حسب كثيرين، هو كلمة السر في التردد الدولي إزاء التدخل في سورية.. هو المسؤول عما يبدو عليه الموقف الأمريكي من تلكؤ وعدم اكتراث، ويشار في هذا السياق إلى زيارة نتنياهو لواشنطن، والتي يشبهها البعض بزيارة شارون التاريخية، والتي أقنع من خلالها إدارة بوش الابن بعدم السعي إلى الإطاحة بالنظام السوري.

ولكن هل تملك إسرائيل بالفعل مثل هذا التأثير الحاسم؟

يجب ألا نعود إلى الوقوع في تضخيم الدور الإسرائيلي والتهويل حول «الأصابع الصهيونية الخفية»، والراجح أن العامل الإسرائيلي كان فعالاً هنا لأنه جاء متشابكاً مع عوامل أخرى صبت جميعها في الاتجاه ذاته: افتقاد واشنطن لشهية التدخل بسبب عدم وجود مصالح ملحة ومستعجلة؛ وانعدام القدرة لدى العواصم الغربية الراغبة بالتدخل (باريس وكذلك أنقرة)؛ تقاطع جزئي للمصالح الإسرائيلية مع مصالح كل من إيران وروسيا (الحفاظ على النظام أو البحث عن بديل مناسب له)..

أياً يكن فالعامل الإسرائيلي موجود ومؤثر، وهو واحد من المعوقات التي ابتليت بها الثورة السورية، ولكن هذه الثورة تبقى أكبر من أن تقف عن جدار الممانعة الإسرائيلي، مهما كان عالياً وصلباً.

«أدونيس» مثقفاً متعالياً.. أم منفصلاً «استشراقياً» عن الواقع؟!

سارة مُراد

يتميّز الشاعر السوري أدونيس (علي أحمد إسبر) بثباته على موقفه الرافض للثورة السورية منذ بدايتها، كما بإطلالته المُثيرة لحنق الكثيرين من ثوار الشارع السوري الذي يتعالى عليه. مؤخراً، تزيّن أدونيس بكلماته الطنانة في مؤتمر «جنيف» ليكرّر خطابه الذي يندرج سياسياً في خانة خطاب «هيئة التنسيق الوطنيّة» وذلك في أرقى حالاته. ومن أهم مقولات هذا الخطاب شعار: لا للتدخل الخارجي، علماً أنّ صاحبه يعيش خارج وطنه منذ العام ١٩٥٦، حين غادره أول مرّة إلى بيروت ويعيش حالياً في باريس!!

وفي الحال السوري معارضين كثر تسلّلوا يوماً خارج حدود أرضهم بحثاً عن حياة أفضل، وهربوا وراء أحلامهم، دون أن يمنعهم هذا من الوقوف إلى جانب الثورة السورية. إلاّ أنّ خطاب أدونيس المتحجّر خلف رؤى يمكن وصفها بالبائسة انطلاقاً من تقييمه الحتمي لها، يُنصّب علامات استفهام عديدة، وكأنّ تاريخ مغادرته لسوريا، وهو قبل وصول حكمٌ «البعث» إلى البلاد سنة ١٩٦٣، يُشكّل أحد أسباب اغتراب أدونيس الذهني قبل الوجودي عن مُعاش وطنه الذي زاره بضع مرّات وقضى فيه بضع سنوات متفرقة. إذ يقول في مقابلة مع مجلة «بروفايل» النمساوية: (كيف يمكن بناء أسس دولة بمساعدة نفس الأشخاص الذين استعمروا هذا البلد؟). هنا يعترف الشاعر العجوز بمشروع بناء الدولة، وبالتالي يُقر ضمناً بالوضع المتردي الذي يتطلّب إعادة البناء، لكنه يُكمل تساؤله المُتعالي مُفضّلاً الحال المُتردي لبلده، بحكم الولادة على أرضها، والعيش في بلد المُستعمر السابق مُتنعماً بخيرات بلد الحريّات الفرنسي، ولغتها وثقافتها وقوانينها التي تحترم الإنسان والمواطن حتى لو لم يكن قد وُلدَ على أرضها. وهو الذي ابتدأ حياةً جديدة حين حصل على منحة لمتابعة دراسته في مدرسة «اللايك» الفرنسية حين كان مجرّد يافعاً.

تساؤل المُثقف المُغتَرب لا يمكن فهمه إلا بمستوى ذهني يقرأ الأمور من منظور استشراقي بحت، وكأنّه مثل أي مثقف أو شاعر غربي آخر، يدعم الثورات باعتباره مُتعالياً عن أزمات الثائرين، ومن تعاليه هذا يستطيع أن يُقرّر حق الآخر بالحلم بوطن أجمل وحياة أفضل. ومن الأسلم القول أنّ استشراق أدونيس في مستوياته المعرفية والذهنية والسياسية والثقافية أمر قد يحتاج إلى صاحب الاستشراق بذاته لتدارسه وتحليله وهو المفكّر الفلسطيني الراحل «إدوارد سعيد»، فالمثقف الثمانيني الحالم بجائزة «نوبل» للآداب، يتغاضى عن التوجهات السياسية التي تقبع خلف الجائزة كما يدعي البعض، كما يتغاضى عن شرعيّة كل حلم إنساني بحياة أفضل، وعن كل الأسباب التي جعلت سورياً يصرخ مختنقاً بدمعه: (أنا إنسان وما ني حيوان، وهالعالم كلها متلي). إذ في المقابل يُفضّل الاستعانة بخبرته الحياتية في الثقافة والحريّات كما علمته إياه الثقافة الغربية ليخطب بالسوريين في مؤتمر جنيف:

(المسألة العميقة في سوريا لا تنحصر في مجرد تغيير النظام أو السلطة، فالديكتاتورية ليست مجرد بنية سياسية، إنها أساساً بنية ثقافية اجتماعية، وفي الرأس قبل أن تكون في الكرسي، ولا بد في الثورة، إن كانت حقيقية، أن يقترن مشروع تغيير السلطة أو النظام السياسي اقترانا عضوياً بمشروع آخر هو تغيير المجتمع سياسياً وإدارياً وثقافياً واجتماعياً).

وفي الحديث عن البُنية الثقافية الاجتماعية يدعو إلى: (المساواة الكاملة بين جميع السوريين، والتأسيس علمانياً للديمقراطية ولمدنية الحياة والدولة والمجتمع، وإرساء التعدّدية وتوطيد حقوق الإنسان وحرياته، وفي مقدمتها تحرير المرأة من القيود التي تكبلها وإعادة حضورها الإنساني الكامل، ولا تعود مجرد آلة للحرث والإنجاب).

وهنا لا بُد أن نتساءل ليس عن مقدار معرفة السيد أدونيس بالمرأة السورية وواقعها، بل حتى عن مدى متابعته لدورها في الثورة السورية، عن نساء داريا مثلاً، عن الطبيبات اللواتي فتحنّ مستشفيات ميدانية، عن المقاتلات مع الجيش الحر، وحتى مع الجيش النظامي، عن المُدرّسات في المدارس الميدانية للمدن المنكوبة التي تعيش تحت القصف اليومي؟! عن ما يُسميها آلة الإنجاب التي فقدت ثلاثاً من أبنائها وأرسلت رابعهم للمشاركة في الثورة، وعاد شهيداً. وإن كان يجهل كل شيء، ماضياً وحاضراً، ويعيش في تاريخه البائد من عام ١٩٥٦ وواقع نساء قريته من ريف جبلة الصعب والظالم ربما ليس فقط للمرأة بل للإنسان بذاته، نسأله: ماذا فعلت طوال ما يزيد عن نصف قرن من الزمن لتساعد المرأة السورية على تغيّر واقعها؟ أين هي مساهماتك في «التأسيس علمانياً للديمقراطية ولمدنية الحياة والدولة والمجتمع»؟!! وهل سمح وقتك بالإطلاع على ما عاشه السوريون حين خطرهم «ربيع دمشق»؟ أم أنّ الذاكرة الانتقائية لديك مسحت ما لا تريد، وهل مسحت كذلك أسماء الشباب السوري الذي اشتغل محاولات عدّة لبناء منظمات مجتمع مدني؟! وهل تعلم أيها السوري، إن كنت، أنّ كلمة «مجتمع مدني» كانت كفيلة باستدعاء من يتلفظ بها إلى الأفرع الأمنية باعتبارها «مفهوماً غربياً» يندرج في خانة المؤامرة الخارجية لإعادة استعمار سوريا كما تنظّر أنت اليوم.

من السخافة بمكان اعتبار أدونيس جاهلاً للشأن السوري، لكنه كما الكثيرين انتقائيّ في قراءة ما يريد من الواقع السوري، إلاّ أنّ انتقائيّة القراءة أمر، ونخبويّة الاستنتاجات القطعيّة أمر آخر، ربما كان على صاحب «الثابت والمتحوّل» الابتعاد عنها، إذ يصل الأمر به إلى اعتبار أنّ: (المجتمع لا يتغير بتغيير حكامه، وأنّ ذلك يعد مجرد تغيير مسرحي شكلي ما لم يترافق بتغيّر البُنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) وهي أحد مقولاته الرنانة. في كلمته يُضيف الشاعر صاحب الذاكرة الخائنة تنظيراً في مفاهيم الثورات أنّ: «ثورة تتكلم بلغة غير إنسانية ولغة الأكثرية والأقلية، ولا تلتفت إلى أنّ المجتمع يقوم على المواطنة الواحدة لا أكثرية

ولا أقلية بالمعنى العرقي أو الديني أو اللغوي».

وهنا نسأله: كيف عرفت أن الثورة تريد تغيير الحاكم دون أن تغيّر منظومته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قام عليها نظامه؟ ونسأله أيضاً: أليس النظام من استجرّ خطاب الأكثرية والأقليّة وليس الثورة؟ فهل سَمِعَ أدونيس يوماً باسم «مُصطفى قرمان» الشيعي الذي قُتل بعد مظاهرة في حي «بستان القصر» في حلب وهو يُنظّف الشارع؟ نسأله إن سَمِعَ بالاعتصام الصامت في حيّ الزاهرة في حمص؟ وإن دنا إلى أذنيه المُثقلتين بطنين مترو باريس اسم شاب يُدعى «يحيى شربجي»؟ أو هل عاده صوت أجراس كنيسة يبرود تقرع للفطور الجماعي الذي أقامته في رمضان، وصام يومها مسيحيو البلدة احتراماً مع صيام إخوتهم المسلمين؟!

إلاّ أنّ هذا لن يناسب «مُستغرباً» يبدو أنّ طول بقائه في الخارج أدخله مع الشارع الغربي الذي يعيش «إسلاموفوبيا» منذ أحداث ١١ أيلول، حيث يُضيف أنّ: (العمل من أجل سوريا ديمقراطية ومن أجل دولة مدنية فيها، يبدأ بأن نرفض قطعياً تحول سوريا –بحجة تغيير النظام– إلى ساحة لمباريات القوى الأجنبية الاستعمارية في تدخلها باسم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن نرفض تحويلها –باسم هذا التغيير أيضاً– إلى ميدان للجهاد الديني تشارك فيه جميع المعسكرات الأصولية الإسلاموية في العالم).

ويصل الأمر به حدّ التساؤل المُنفصل عن الواقع تماماً حول: (جدوى ثورة في سوريا أو في غيرها من البلدان العربية لا تؤسّس لولادة الفرد الحر المستقل ومصيره، وثورة يحكمها تأويل خاص وسياسي للنص الديني، في معزل كامل عن الواقع والطبيعة والحياة والثقافة والإنسان نفسه).

إن ابتعدنا هنا عن التساؤل حول الواقع الذي يتكلم عنه أدونيس، ويبدو جاهلاً له تماماً، نتساءل حول اعتباره لنفسه فرداً حرّاً مُستقلاً، يجود علينا بشعارات رفض الأيديولوجيات الدينية والسياسية، وكأنّ شموليّة قراءته للعلاقة ما بين الداخل والخارج باعتبارها علاقة استعمارية حتميّة لا يُشكّل فكراً أيديولوجياً بذاته؟ وأنّ كل إسلامي هو مُتشدّد وكل مُتشدّد هو سلفي ليس قراءة شمولية بذاتها أيضاً؟! ويُعلن: (لا أستطيع مثلا أن أقبل إطلاقا أن أنضم إلى تظاهرة سياسية تخرج من الجامع، لكن لا أستطيع بالمقابل أن أقبل أن تقابل هذه التظاهرة بالعنف والقتل).

يحق لأدونيس أن يعترض كجميع الغربيين على خروج السوريين من المساجد، لكن السوريين يعرفون أنّهم لم ولن يستطيعوا يوماً الخروج من ساحة عامة، وأنّهم حين تمكنوا من ذلك، فعلوها في سوق الحميدية وهتفوا: «الشعب السوري ما بينذل».

أيهم غزول: طبيب وناشط إعلامي في الثورة يتعرض للضَرب حتى الموت

مهيار فارس

نعى كل من «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» ومنظمة «مراسلون بلا حدود» الشهيد الطبيب الشاب أيهم مصطفى غزول (٢٦ عاماً)، الذي تعرّض للضرب يوم اعتقاله من قبل شبيحة اتحاد الطلبة في جامعة دمشق، واقتيد إلى فرع المخابرات الجوية بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ دون أن يعبأ أحد بصرخاته، وفي فجر اليوم الرابع فارق أيهم الحياة، إلاّ أنّ ذووه لم يصلهم الخبر حتى تاريخ ٢٠١٣/٠١/٣١، اي بعد ما يزيد عن ثمانون يوماً من الانتظار والأمل بإطلاق سبيل أيهم من معتقله الذي يدخله للمرة الثانية.

أيهم مصطفى غزول، من مواليد مدينة دير عطية في ريف دمشق (١٩٨٧)، أنهى دراسته لطب الأسنان وبدأ رحلة الدراسات العُليا- ماجستير- جامعة دمشق، اعتقل مع موظفي «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» بتاريخ ٢٠١٢/٠٢/١٦ إثر مداهمة فرع المخابرات الجويّة مقر المركز. حيث قضى في فرع المخابرات الجوية- مطار المزة ٢٣ يوماً، وتمّ تحويله مع ستة زملاء آخرين إلى أحد أقبية الفرقة الرابعة التي قضى فيها ٣٤ يوماً إضافياً إلى أن تمّ تحويله مع اثنان من من العاملين بالمركز إلى سجن عدرا في دمشق، وتمّت محاكمتهم بتهمة (حيازة وثائق ممنوعة ونشرها بهدف إسقاط نُظم الحكم).

في اعتقاله الثاني ترصّده الاتحاد الوطني لطلبة سوريا باب الجامعة، حيث شارك في اعتقاله الطبيب علي خير بيك وهو عضو بالاتحاد الوطني للطلبة مع شابين من الاتحاد، هذه المنظمة النقابية التي يفترض بها أن تدافع عن أعضائها الطلبة وتحميهم وتساعدهم، واقتيد إلى مبنى الاتحاد حيث ضُرب بوحشية، واستعانوا بشبيحين آخرين ضربوه أكثر بأيديهم وأرجلهم وبالعصي، حتى خرج الدم من رأسه وأنفه وفمه، ثم نقل إلى فرع المخابرات الجوية في مطار المزة، وألقي هناك ما بين الموت والحياة حتى فارق الحياة في اليوم الرابع لاعتقاله، دون أية محاولة لإسعافه، ولم يسلم جسده الطاهر لذويه حتى الآن.

كاريكاتير العدد

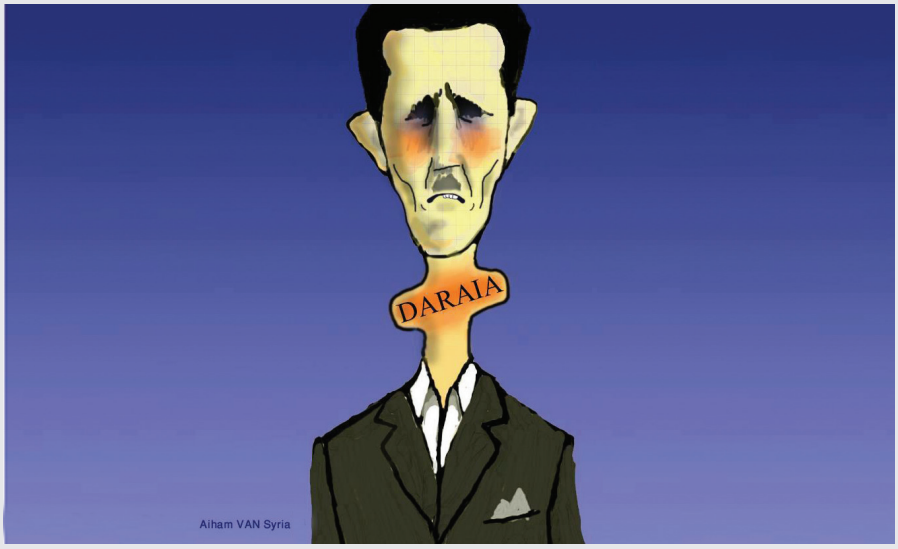

«مراسلون بلا حدود» والمؤشر السنوي لحرية الصحافة

فداء يونس

بعد أحداث الربيع العربي والاحتجاجات التي أحدثت حركات صعود وسقوط، أظهر تصنيف «مراسلون بلا حدود» العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٣ تقديرا أفضل لمواقف ونوايا الأنظمة تجاه حرية الصحافة على المديين المتوسط والبعيد.

فعلى رأس الترتيب تعود البلدان لأوروبية الثلاثة التي احتلت المركز الأول العام الماضي لتشكل ثلاثي الصدار للمرة الثالثة على التوالي، وهي فنلندا في المركز الأول، تليها كل من هولندا والنرويج، مقابل الثالوث الجهنمي التي احتفظت بموقعها في ذيل القائمة من العام الماضي وهي: تركمانستان، كوريا الشمالية، وإرتيريا. وتلتهم مباشرة سوريا في المرتبة الرابعة لذيل القائمة. ورغم أن التصنيف العالمي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة السياسية، إلا أنه من الواضح بأن الأنظمة الديمقراطية تحمي حرية انتاج ونشر الوقائع بطريقة أفضل من البلدان التي تهان فيها الحقوق البشرية الأخرى. وأضاف كريستوفر دولوار الأمين العام للمنظمة أن «الاعلاميين معرضون في الأنظمة الديكتاتورية إلى عمليات انتقامية مؤذية لهم ولذويهم».

وجاء في التقرير أن الانحناء الإقليمي يسمح بتقييم نسبي للوضع حسب مجموعة مناطق، وفق معدل ترجيحي يستند لعدد السكان، بنتائج من ٠ إلى ١٠٠.حيث حصلت أوروبا على ١٧،٥ من ١٠٠ تبعتها الأمريكيتين بنتيجة ٣٠،٠ وافريقيا ٣٤،٣ ثم آسيا ٤٢،٢ ومجموعة بلدان الاتحاد السوفييتي السابق ٤٥،٣ وحافظت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكل أسف على المرتبة الأخيرة بنتيجة ٤٨،٥. إن للعدد المتعاظم من الصحفيين والمواطنين الإلكترونيين الذين قتلوا وهم يؤدون عملهم في العام ٢٠١٢ أثر بديهي على ترتيب البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم، وقد احتلت إرتيريا أسف القائمة بترتيب ١٧٩ تلتها كوريا الجنوبية فتركمانستان، ثم سوريا بالمرتبة ١٧٦وبعدها الصومال ثم إيران في المرتبة ١٧٤، الصين، فيتنام، كوبا، السودان، اليمن، وهي الدول العشر الأقل احتراما لحرية الصحافة، ويسجل في التقرير أن إيران لم تكتف بسجن الصحفيين والمواطنين الإلكترونيين، بل انفردت بممارسة ضغوط خسيسة على عائلات الصحافيين، فوق ترابها وفي الخارج. ولا تبتعد روسيا كثيرا عن ذيل القائمة، حيث تقبع في المرتبة ١٥٤ بسياسة القبضة المتشددة التي رافقت عودة بوتين للرئاسية، ولاتزال تلك الدولة تتميز بحالات إفلات من العقاب لا تطاق إزاء اغتيالات واعتداءات ضد الصحفيين.

التصنيف السابق كان مبنياً على وقع أحداث ثرية، ميزتها حركات الربيع العربي، وجرى خلالها وضع حصيلة الثمن الباهظ الذي دفعه الإعلاميون في تغطيتهم للحركات الاحتجاجية. في عام ٢٠١٢ حدث تمييز حالات، بين البلدان التي تغيرت فيها الأنظمة على غرار تونس ١٣٨ ومصر ١٥٨ وما زالتا في مرتبتين غير مشرفتين، والبلدان التي لا تزال تشهد أحداثا وقمعاً كسوريا والبحرين. وأخيرا البلدان التي أفلحت سلطاتها في عقد ما يكفي من التسويات وتقديم الوعود لتهدئة مطالب محتملة من أجل تغيير سياسي أو اجتماعي واقتصادي على غرار ما حصل في المغرب، الجزائر، عُمان، الأردن، العربية السعودية.

سوريا التي حافظت على ترتيبها في المرتبة ١٧٦ اعتبرت البلد الأكثر دموية بالنسبة للصحافيين في العام ٢٠١٢، وهي تشهد حرب إعلامية شعواء لم ترحم لا الصحفيين ولا المواطنين الإلكترونيين، وهي لا تزال واقعة بين براثن نظام بشار الأسد، الذي لا يتردد في شيء من أجل القمع في صمت.